طالباني يؤكد على حل الخلافات وتقديم خدمات أكبر للمواطنين

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني على ضرورة معالجة جميع المشاكل في البلاد وتقديم خدمات أكبر للمواطنين.

وذكر موقع الاتحاد الوطني الكردستاني إن "الرئيس طالباني استقبل أمس بمدينة أربيل عددا من أصدقائه القدامى والسياسيين المعروفين، وهم عزيز محمد وحاكم ناظم والكاتب والمحامي زيور خطاب".

وأضاف "خلال اللقاء أشار طالباني إلى أهم التطورات السياسية والوضع العام والتطورات في جميع النواحي، وأكد ضرورة معالجة جميع المشاكل، وتواصل بذل المساعي لتطوير البلاد وتقديم خدمات أكبر للمواطنين في العراق وإقليم كردستان".

من جانبهم، أعرب الضيوف بحسب الموقع عن "دعمهم لآراء ووجهات نظر الرئيس طالباني"، مثمّنين دوره عالياً في "معالجة المشاكل وترسيخ السلام ودفع عجلة التقدم". من جهة أخرى تلقى طالباني رسالة شكر من وزير الخارجية هوشيار زيباري، شكر فيها الجهود التي بذلها من اجل إنجاح قمة بغداد، وجاء فيها "لا يسعني إلا أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب لفخامتكم نيابة عن منتسبي وزارة الخارجية وأصالة عن نفسي عن اعتزاز الوزارة ومنتسبيها بهذا الشكر والتقدير من لدن فخامتكم، معاهدين إياكم على المضي في خدمة العراق وشعبه داعين الله العلي القدير أن يمنحكم موفور الصحة وطول العمر وانتم تجسدون مثلاً رائعاً في خدمة العراق الجديد. والله الموفق".

البرلمان يصوت على أعضاء المفوضية رغم انقسامه بشأنهم

حقوق الإنسان النيابية لـ(المدى): أصبح من الضروري إلغاء الوزارة

صوّت مجلس النواب أمس على اختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، بالأغلبية المطلقة ورافق ذلك اعتراض بعض النواب من كتل مختلفة.

عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائبة أشواق الجاف، قالت: أمام مجلس المفوضية مهمة تاريخية للارتقاء بواقع حقوق الإنسان

البرلمان.. (أرشيف)

□ بغداد/ إياد التميمي

وأضافت الجاف في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب: على الأعضاء الذين تم اختيارهم أن يرفضوا اي ضغوطات سياسية أو حزبية كي ينجحوا في نقل العراق من بلد متأخر في التصنيف العالمي لمنظمة حقوق الإنسان إلى مراتب متقدمة يعتنوا بهذا العمل الإنساني، وعليهم أيضا ان يضعوا مصلحة المواطن العراقي نصب أعينهم، وأشارت الجاف إلى "أنا شخصيا رجوتهم بصفتي عضو لجنة حقوق الإنسان ونائبا لرئيس لجنة الخبراء ألا يخضعوا إلى أي تأثير حزبي او طائفي في اداء عملهم".

وعن آليات اختيارهم قالت الجاف كان عدد المتقدمين ٣٠٨٥ تم فرزهم عن طرق ٣ مراحل، الأولى تم استبعاد المتقدمين من الذين أعمارهم اقل من ٣٥ سنة والذين لم يحصلوا على شهادة بكالوريوس، اما المرحلة الثانية فكانت عن طريق الاستمارات التي بعثها المتقدمون، إلا أننا اعتمدنا مبدأ الشهادات الأكثر اقترابا لواقع حقوق الإنسان، أما المرحلة الثالثة فكانت بعد فرز أكثر من ١٦٠ متقدما تمت مراسلتهم، وقامت لجنة الخبراء بطرح أسئلة على المتقدمين، وأشارت الجاف إلى أن الأسئلة والآلية كانت بأشراف مباشر من الأمم المتحدة من خلال تمثيلهم الرسمي، منذ تأسيس لجنة الخبراء إلى المراحل النهائية، واعتمدت لجنة الخبراء على القانون الخاص بالمفوضية وكان للنساء حضور قوى، وأضافت الجاف تم توزيع المفوضين على أساس جغرافي وحاولنا ان نجعلهم ينتشرون في عموم العراق بقدر ما استطعنا، وأكدت الجاف أن جميع الأعضاء هم مستقلون وعلى الرغم من تأكيدنا على استقلاليتهم إلا أننا جعلنا كل عضو يتعهد بعدم انتمائه لحزب سياسي او حركة، ونوهت الجاف إلى أن الجميع من الكفاءات التي لا تتوفر في أي بلد متقدم معربة عن سعادتها بتوفير مثل هكذا طاقات في عراق جديد العهد على مراعاة حقوق الإنسان الغائبة لعقود طويلة من الزمن.

وفي سياق متصل طالب عضو لجنة حقوق الإنسان والنائب عن كتلة المواطن علي شبر رئاسة الوزراء بضرورة إلغاء وزارة حقوق الإنسان.

وقال شبر: نطالب بعد اختيار المفوضية إلغاء وزارة حقوق الإنسان، وأنها الآن لا معنى لها على الرغم من ان وزارة حقوق الانسان قامت بعمل جيد خلال الفترة الماضية إلا أننا نخشى أن تكون هناك تدخلات من السلطة التنفيذية والقضائية على عمل المفوضية العليا لحقوق الإنسان، وان الوزارة الحالية هي تحت وصاية رئاسة الوزراء.

وأضاف شبر في تصريح للمدى أمس: مجلس النواب قام بعمل ممتاز كون ان حقوق الإنسان هي إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية، ولم تكن متكاملة إلا من خلال المفوضية العليا لحقوق الإنسان وان تحترم الإنسان وان ترفع تقاريرها بشكل شفاف بعيدا عن السلطة القضائية والتنفيذية، وان تخاف من تلك الجهة أو تلك، واعتقد شبر أن المفوضية الحالية ستعيد عافية العراق في ما يخص حقوق الإنسان التي بدأت وكنها منتهكة. وصوّت المجلس على كل من قولو السنجاري، وهيمن الباجلاني، وفتحي الحياني، وادهام العزاوي، وميثم الغزي، واحمد العطار، وفاضل الغراوي، وفلاح حسن إسماعيل الياسري، ومسرور اسود محيي الدين، وبشرى العبيدي، وسلامة الخفاجي، أعضاء بمجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، إضافة الى التصويت على صباح شيت عبد الأحد صوفية، وبروين محمد امين علي، وأثمار شاكر مجيد الشطري، اعضاء احتياط في المفوضية".

وأشار إلى ان "لجنة الخبراء الخاصة باختيار المرشحين لمفوضية حقوق الانسان تلت تقريرا عن الآليات والأسس التي اعتمدت اختيار المرشحين للمفوضية".

من ناحية اخرى هنأ ممثل بعثة الامم المتحدة لحقوق الانسان "مفوضية حقوق الإنسان مبديا دعم الامم المتحدة للمفوضية في أداء دورها في حماية حقوق الإنسان"، مؤكدا "استعداد الأمم المتحدة لدعم مجلس النواب والحكومة للقيام بمهامهما المستقبلية".

وكانت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب قد عرضت في الـ١٦ من شباط الماضي، تقريرا بشأن مراحل سير عملها الخاص بتشكيل المفوضية العليا لحقوق الإنسان وتشكيل لجنة اختيار مجلس المفوضية، واقترحت فيه تخويل اللجنة لغرض البدء بالإجراءات التنفيذية والقانونية لتشكيل لجنة الخبراء وتقديم أسماء المرشحين إلى مجلس النواب للتصويت عليهم، على أن يتم انجاز هذا العمل خلال ٣٠ يوما من تاريخ تخويل اللجنة بذلك، إضافة إلى تخصيص ميزانية للمفوضية في حال تشكيلها وتدرج ضمن الموازنة، حيث طالب رئيس مجلس النواب من قادة الكتل السياسية تقديم مرشحين لعضوية لجنة الخبراء المشرفين على اختيار أعضاء مفوضية حقوق الإنسان.

يذكر أن مجلس النواب بدورته السابقة قد فتح باب التشريح لعضوية المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان من اجل تشكيلها.

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حكاية رجل السرداب

بحثتُ أمس طويلاً في الإنترنت عن عدد منظمات المجتمع المدني في العراق فلم أجد أيّ رقم. لهذا معنى واحد هو أن عدد هذه المنظمات لا يُحصى، وهذا ما يدل عليه واقع أن كل أحياء العاصمة بغداد تقريباً تنتشر فيها وتتزاحم مكاتب هذه المنظمات، فضلاً عن المحافظات. سألت ناشطة في إحدى المنظمات، فأجابت: أربعة آلاف منظمة.

وراء بحثي قصةٌ قرأتُ عنها منذ بضعة أسابيع ونُشر فصل جديد منها أمس. القصة تتعلق برفيق لنا، نحن معارضو نظام صدام، أعلن انه يريد أن يعود إلى حياة السرداب (القبو) التي عاشها في زمن صدام هرباً من حكم الإعدام الصادر في حقه.

هذا المعارض السابق اسمه جواد الشمري، وهو عاش أكثر من عشرين سنة في قبو لا يتعدى عمقه مترين أسفل منزله، ويريد الآن العودة إلى تلك التجربة القاسية احتجاجاً على الوضع الراهن في البلاد، حيث يتفشى الفقر والبطالة والفساد، وهو ما لم يناضل من أجله السيد الشمري وسواه من المعارضين السابقين. وثمة سبب شخصي أيضاً لاحتجاجه هو أن السلطات الحالية لا توليه الاهتمام الذي يستحقه كأحد ضحايا النظام السابق، فالحكومة لم تعترف به كمعارض سابق ولم تقدم له التعويض المنصوص عليه في القوانين. وبحسب أحد أصدقائه فأن جواد الشمري ليس له راتب أو وظيفة تعينه على شظف الحياة، ما جعل الشمري يعيش الآن اعتماداً على معونات الأصدقاء والأقارب.

والسيد الشمري، وهو من إحدى قرى محافظة واسط، بدأ حياته السياسية في العام ١٩٧٤ بانتمائه إلى حزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه الآن رئيس الوزراء نوري المالكي، ولهذا السبب لوحق في نهاية السبعينات من القرن الماضي، ما أضطره إلى الاختباء في القبو الصغير الذي بناه بنفسه في العام ١٩٧٩ ولم يبرحه إلا بعد سقوط صنم صدام في ساحة الفردوس في ٩ نيسان ٢٠٠٣.

السيد الشمري ليس حالاً فريدة من نوعها في البلاد. فمثله يوجد المئات، وربما الآلاف، من ضحايا النظام السابق الذين لم تعد إليهم حقوقهم ولم يُعوضوا عمّا كابدوه وتكبّدوه. في المقابل فان ثمة الآلاف من الفسدة والحرامية الذين منحتهم الدولة امتيازات وتعويضات باعتبارهم سجناء ومعتقلين في عهد النظام السابق أو أفراداً في عوائل شهداء، وهم ليسوا كذلك، بل إن البعض من هؤلاء كانوا أعضاء ناشطين في حزب البعث وضباطاً أو عناصر في الأجهزة الأمنية وفي "فدائيي صدام" و"جيش القدس" و"أصدقاء القائد"، ممن وجدوا الطرق مفتوحة أمامهم للدخول زرافات ووحداناً في الأحزاب الإسلامية المستقتلة على المال والسلطة والنفوذ، وقد زوروا الشهادات والوثائق، وتسعى أحزابهم الجديدة لمكافأتهم الآن بإصدار قانون للعفو عنهم وسواهم من الفسدة.

الأربعة آلاف منظمة مجتمع مدني، لو كانت مئة منها حقيقية لنشط بعضها في مجال الدفاع عن حقوق ضحايا النظام السابق، لكن المشكلة إن أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمئة من هذه المنظمات هي وهمية، أوجدت لممارسة الفساد.

الحزب الشيوعي: البعث كان عادلاً في توزيع إرهابه

□ بغداد/ المدى

اعتبر الحزب الشيوعي العراقي، أمس أن حديث عزة الدوري، يأتي بعد أن شهدت الفترة الماضية سلسلة من الاحتفالات الشعبية الواسعة التي تؤلمه، مستبعداً أن يكون لحزب البعث حضور جماهيري.

وقال القيادي في الحزب رائد فهمي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن البعث "ابرز من يتحمل مسؤولية الجرائم التي ارتكبت وتعرض لها الحزب الشيوعي العراقي وتأتي منسجمة مع نهجهم الذي كانوا يأملون من خلاله القضاء على الحزب"، مبيناً أن حديث عزة الدوري "يأتي ربما لأن الفترة الماضية شهدت سلسلة من الاحتفالات الشعبية الواسعة التي ربما تؤلمه".

وأضاف فهمي أن "الحزب الشيوعي ينظر للأمور من زاوية أخرى أكثر خطورة، حين يطل الدوري من خلال الإعلام وبهذه النفس الكريهة وهو أمر يفترض أن يقلق كل مواطن ديمقراطي ووطني عراقي"، مبينا أن حديث الدوري "ينبغي أن تنتبه له سائر القوى الوطنية العراقية سواء المشاركة في السلطة أو غيرها وتستعد لمواجهة التحديات الحالية وتقديم معالجات جدية للخروج من الأزمة السياسية".

وأكد فهمي أن "البعث على مدى الـ٣٠ أو ٤٠ سنة الماضية صنع مجموعة من الذين ارتبطوا به مصلحياً لأننا نعتقد بعدم بوجود ثقل جماهيري له ربما يستفيد من التناقضات التي تشهدها العملية السياسية ومن الأجواء غير الصحية التي تعيشها العلاقات ما بين القوى السياسية"، مؤكدا أن "البعث كان عادلاً في توزيع إرهابه وقمعه على جميع طوائف الشعب".

وكان عزة الدوري، قد ظهر يوم السبت في أول دليل مرئي على بقائه على قيد الحياة منذ العام ٢٠٠٣، بمقطع فيديوي اتهم فيه الحزب الشيوعي في العراق بـ"العمالة"، وقال "الحزب الشيوعي العراقي صاحب الباع الطويل في نضال شعبنا وامتنا على امتداد ٧٠ عاماً تهاوى وانحدر وتدحرج إلى أسفل السافلين من الخيانة والعمالة"، لكنه استدرك بالقول "إننا نحب الأخوة الشيوعيين ونحترمهم ونجلهم المناضلين الثوريين في الجبهة التقدمية والوطنية والإسلامية ولدينا الثقة بأنهم قادرون على العودة والكفاح".

مقابر جماعية.. (أرشيف)

الصدر: للكرد حقٌ في نفط العراق ولا يحقّ للحكومة منعهم منه

□ بغداد/ المدى

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أمس أن أي كردي عراقي له حصة من النفط ولا يحق للحكومة المركزية منعهم من نفط البلاد، مشددا على أنه لابد أن تكون حصة لكل مواطن من تلك الثروة.

وقال الصدر في رد له على سؤال من أحد أتباعه بشأن الخلافات السياسية بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان وانعكاسها على تصدير النفط، إن "لأي فرد كردي عراقي حصة من النفط ولا يحق للحكومة منعهم من نفط العراق".

وأضاف الصدر أن "نفط العراق للعراق ولابد لكل فرد من حصة". من جهة أخرى قال الصدر إنه يرفض الكلام مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية باراك أوباما كونه "ظالما ومحتلا" لدول المسلمين والمظلومين، فيما دعا الرئيس الأميركي إلى "الاتعاظ" ممن قبله "الذين ضربوا بالأحذية". وقال الصدر في رد له على طلب ورد من أحد أتباعه بتوجيه كلمة إلى "زعيم الشر" الرئيس الأميركي باراك أوباما، وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إنه "ليس لي مع الظالمين أمثاله كلام"، مشددا أنه "ما زال محتلا لدول المسلمين ودول المظلومين".

الصدر

يذكر أن أزمة حادة نشبت بين بغداد وأربيل على خلفية إيقاف الإقليم ضخ نفطه حتى إشعار آخر، بسبب خلافات مع بغداد و"عدم التزامها" بدفع المستحقات المالية للشركات النفطية العالمية العاملة فيه، في حين أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في الثاني نيسان ٢٠١٢ أن حكومة كردستان حرمت العراقيين من ستة مليارات و٦٥٠ مليون دولار خلال العامين الماضيين ٢٠١٠ و٢٠١١ بسبب امتناعها عن تصدير النفط، متوقعاً أن يبلغ الحرمان درجات أعلى عام ٢٠١٢ الحالي، فيما أشار إلى أن معظم النفط الذي ينتج في كردستان يهرب عبر الحدود وغالباً إلى إيران، وليس للوفاء بعقود التصدير.

وردت الحكومة الإقليم في الثالث من نيسان على الشهرستاني معتبرة اتهاماته "باطلة"، وأنها تهدف إلى التغطية على عجز الحكومة المركزية في توفير الخدمات للمواطنين، فيما اتهمت جهات عراقية لم تسمها بـ"الشوفينية"، ثم عادت وأكدت على لسان وزير الموارد الطبيعية اشتي هورامي أنها لن تستأنف صادرات الإقليم قبل التوصل إلى اتفاق "شامل" مع حكومة المركز بشأن مستحقاته المالية.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون